المدخرات المحلية وسياسات التنمية في الجمهورية العربية اليمنية

د. عبد الرحمن زكي ابراهيم *

مقدمة :

يتطلب الأخذ بسياسة الاعتماد على النفس تعبئة أقصى ما يمكن تعبئته من موارد محلية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا يعني ضرورة تحقيق معدل ادخار مرتفع يتزايد باستمرار ويستثمر في التراكم العيني أو ما يسمى زيادة التكوين الرأسمالي . ولما كنا نعيش في اقتصاد نقدي يتم فيه التعامل أساسا عن طريق النقود ، فان الادخار يأخذ شكلا نقديا ، شكل اقتطاع من الدخل النقدي للمجتمع وللافراد . ولكن هذا الطابع النقدي يجب الا يخفى تماما الظاهرة العينية الا وهي ضبط الاستهلاك في حدود معينة . والقضية على مستوى المجتمع هي قضية موازنة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل . ذلك ان التحسن المطرد في مستوى المعيشة يقتضي البدء باقتطاع جزء من الناتج المحلي وحجبه عن الاستهلاك ليستخدم في زيادة طاقة المجتمع الانتاجية ليزيد بالتالي حجم الانتاج ، ويمكن زيادة الاستهلاك مع أخذ الزيادة السكانية بعين الاعتبار .

ولقد أوضحت الدراسات المتعلقة باعداد الخطة الخمسية الثانية ٨٢ ــ ١٩٨٦ مدى الأهمية الرئيسية لمعدلات الادخار بالنسبة للتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في ج.ع.ي ، حيث تعتبر الزيادة في معدل الادخار شرطا من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي ، على أساس أنه لا بديل عن الموارد المحلية ، وانما تأتي الموارد الخارجية لتكون اضافة لها . وفوق ذلك فقد تبين من تقدير فجوة التجارة وفجوة الادخار ان الثانية هي المسيطرة . فالعجز في الميزان التجاري لم يكن سببه نقص أنواع معينة من رأس المال (تلك

---

* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة ــ جامعة الزقازيق بمصر وخبير بالمعهد القومي للادارة العامة بالجمهورية العربية اليمنية .

السلع الرأسمالية التي تنتج في الخارج) ، وانما سببه قصور موارد الادخار المحلية عن أن تكفي الاستثمار القومي (سواء في شكل سلع منتجة محليا أو مستوردة) مما اقتضى تدبير هذا العجز بالاقتراض من الخارج والسحب من الأصول المالية الأجنبية لليمن . وبذلك يكون كل من الاقتراض الخارجي والنقص في حيازة الاصول المالية الأجنبية قد تم لتكملة المدخرات وكبديل لضغط الاستهلاك في الداخل . وهذا يعني أن نمو الاقتصاد اليمني يحده قلة حجم المدخرات المحلية . وأخيرا فان زيادة معدلات الادخار قد تكون لها آثار جانبية أخرى مثل خلق فرص جديدة للعمالة المنتجة وتخفيض الاعتماد المتزايد على رأس المال الأجنبي وما يترتب عليه من آثار ضارة منها ظهور تيار تضخمي جارف وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية .

وبناء على ما سبق ، تتبدى لنا أهمية المدخرات المحلية في النمو الاقتصادي وفي الاعتماد على الذات خاصة في ضوء الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني في السنوات الأخيرة ، والتي ادت الى أن تصبح ندرة الموارد المحلية عائقا رئيسيا للنمو الاقتصادي .

ويحاول البحث الراهن التصدي لبعض الجوانب الهامة في موضوع المدخرات المحلية وهي :

اولا : مشكلة الادخار المحلي السالب والآثار الناجمة عنها .

ثانيا : السلوك الادخاري للقطاع العام والحكومي .

ثالثا : السياسات التي يمكن اتباعها لتشجيع الادخار .

اولا : مشكلة الادخار المحلي السالب والآثار الناجمة عنها

ان أهم ما يلفت النظر في فترة ما قبل الخطة الخمسية الأولى هو أن المجتمع اليمني يستهلك اكثر مما ينتج . ذلك أن مجموع الاستهلاك العام والخاص خلال الفترة ٦٩/٧٠ ــ ١٩٧٦/٧٥ ، كان أكبر من الناتج المحلي الاجمالي . وهذا العجز كان يغطى بزيادة الواردات الاستهلاكية التي تم تحويل معظمها عن طريق تحويلات اليمنيين العاملين بالخارج ، كما تم تمويل بعضها بواسطة المعونات والهبات الخارجية . وهذه الظاهرة تعنى أن الادخار المحلي أصبح سالبا كما يتضح من الجدول التالي (١)

جدول رقم ١ – إجمالي وصافي الإدخار المحلي في ج . ع . ي
من خلال الفترة ١٩٧٥/٦٩ – ١٩٧٦/٧٥
(بالمليون ريال وبالأسعار الجارية)

البيـــــان	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥
تكوين رأس المال الثابت	١٦٢	٢٣٥	٣٢٤	٣٤٢	٤٧٢	٥٨٦	٧٧٣
التغير في المخزون	٨٤–	٢٤	٥	١٥٧	١٥٨	٤٩١	٣٩٧
اجمالي الاستثمار	٧٨	٢٥٩	٣٢٩	٤٩٩	٦٣٠	١٠٧٧	١١٧٠
الاقتراض من العالم الخارجي	٧٦–	٨٢–	٢٤–	٢٠–	٨٤–	٣٠٧	١١٠٠
اجمالي الادخار القومي	٢	١٧٧	٣٠٥	٤٧٩	٥٤٦	١٣٨٤	٢٢٧٠
التحويلات الجارية من العالم الخارجي[٢]	٢٤٢	٢٧٠	٤٠٤	٥٧١	٦٤٢	١٢٧٧	٢٥٧٠
اجمالي الادخار اليومي	٢٤٠–	٩٣–	٩٩–	٩٢–	٩٦–	١٠٧	٣٠٠–
استهلاك رأس المال	٥٦	٦٤	٧٣	٨٢	٩١	١٠٠	١١٠
صافي الادخار المحلي	٢٩٦–	١٥٧–	١٧٢–	١٧٤–	١٨٧–	٧	٤١٠–

وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٧/٧٦ ــ ١٩٨١/٨٠ أن يقل الانفاق الاستهلاكي النهائي الكلي (الخاص والحكومي) عن الناتج المحلـــي الاجمالي في السنة الأخيرة من الخطة بحيث يصبح ٩٧ر٥٪ منه تاركا النسبـــة الباقية والبالغة ٢ر٥٪ للادخار المحلي . غير أن الخطة لم تنجح في تحقيق هذا الهدف التنموي الحيوي ، فقد ارتفع معدل الانفاق الاستهلاكي النهائي الكلي من ١١٣ر١٪ في بداية الخطة الى ١١٧٪ في نهايتها أي بنسبة ٣ر٩٪ تاركا معدل ادخار سالب من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٧٪ كما يتضح من الجـــدول التالي :

جدول رقم ٢ – الادخار المحلي السالب في سنوات الخطة الخمسية الأولى
بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة

السنـــــوات	الادخار المحلي السالب بالأسعار الجارية[٣]			الادخار المحلي السالب بالأسعار الثابتة[٤]		
	مليـون ريـــال		صافي الادخار المحلي ٪	مليـون ريـال		معدل الادخار المحلي ٪
١٩٧٦/٧٥	–٦٤٨	١٠٠	–١٣ر١	–٦٤٨	١٠٠	–١٣ر١
١٩٧٧/٧٦	–١٨٣٦	٢٨٣	–٢٨ر٣	–١٤١٦	٢١٨	–٢٧ر٣
١٩٧٨/٧٧	–٦٧٤	١٠٤	–٨ر٢	–٤١٣	٦٤	–٧ر٤
١٩٧٩/٧٨	–١٨٢٥	٢٨٢	–١٨ر٠	–٨٢٤	١٢٧	–١٣ر٨
١٩٨٠/٧٩	–٢٤٢٥	٣٧٤	–٢٠ر٣	–٩٩٧	١٥٤	–١٥ر٨
١٩٨١/٨٠	–٢٧٢١	٤٢٠	–٢١ر٥	–١١١٥	١٧٢	–١٧ر٠
الاجمالي	–٩٤٨١		–١٩ر٢	–٤٧٦٥		–١٦ر١

ويتبين من الجدول السابق ما يلي :

(أ) أن الادخار المحلي السالب بالأسعار الجارية يفوق بكثير الادخار المحلي السالب بالأسعار الثابتة حيث ان متوسط معدل نمو الادخار السالب بالاسعار الجارية هو في حدود ١٩ر٢٪ سنويا ، يقابله معدل اقل بالأسعار الثابتة فـي حدود ١٦ر١٪ سنويا .

(ب) أن الزيادة في دخول المواطنين التي كان من المفروض أن تزيد مـــن مدخراتهم تدفع الان وبالكامل ، ولا تغطى ارتفاع اسعار نفس الحجم من السلع والخدمات التي كان يتم الحصول عليها في عام أساس الأسعار ١٩٧٦/٧٥ .

(ح) ان ارتفاع الأسعار بالاضافة الى كونه يحدث خللا كبيرا في تـــوازن العرض والطلب ، فانه في النهاية يمتص كل الجهد الادخاري بل يفوقه .

وقد مولت زيادة الانفاق الاستهلاكي النهائي عن الناتج المحلي الاجمالـي (الادخار السالب) والبالغة ٩٤٨١ مليون ريال خلال الخطة الخمسية الأولى من صافي عوامل الدخل من الخارج وصافي التحويلات الجارية الخارجية . ونظـرا لزيادة التكوين الرأسمالي الاجمالي المنفذ في الخطة عن الرصيد المتبقى مـن المصدرين السابقين ، فقد مول الفرق من صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج وصافي الاقتراض الخارجي ، وذلك يتضح من الجدول التالي (٥) .

جدول رقم ٣ – تحويل الادخار المحلي السالب والتكوين الرأسمالي الإجمالي
في سنوات الخطة الخمسية الأولى وبالأسعار الجارية

البيـــــــــان	مليون ريال
صافي عوامل الدخل من الخارج[٦]	٨١٢٨
صافي التحويلات الجارية من الخارج	١٩١٩٢
اجمالي	٢٧٣٢٠
تحويل الادخار المحلي السالب	٩٤٨١
الادخار القومي	١٧٨٣٩
التحويلات الرأسمالية من الخارج	٦٤٢
صافي الاقتراض من الخارج	١٧٠٩
التكوين الرأسمالي الاجمالي	٢٠١٩٠

وقد أدى التدفق الهائل للتحويلات الجارية والرأسمالية والاقتراض مـن الخارج الى تأجيل المشكلة الادخارية وعدم اعطائها الاهتمام المناسب . أما وقد تضخم الادخار المحلي السالب الى هذا الحد الخطير في الوقت الذي يتوقع فيـه عدم زيادة تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج عن حدودها الحالية ، بل من المنتظر أن تنخفض هذه التحويلات في السنوات القليلة القادمة (٧) ، فان مشكلة الادخار المحلي السالب تمثل خطورة على متطلبات النمو المتزايد ، كمـا تعقد من المسألة الاستهلاكية ذاتها في المستقبل نظرا لما يؤدي ذلك الى ضعـف أو تلاشي الادخار القومي ، بل الى التآكل التدريجي لرأس المال القومي وتولد عجز كبير في ميزان المدفوعات ورفع حجم المديونية الخارجية بدرجة تتعـدى حـدود الأمان ، بالاضافة الى خلق ضغوط تضخمية يصعب التحكم فيها .

عجز ميزان المدفوعات :

لقد أدت مشكلة الادخار المحلي السالب الى ظهور عجز في ميزان العمليات الجارية منذ السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٩/٧٨ ، بدأ يتزايد في السنتين التاليتين حتى وصل هذا العجز الى مقدار كبير للغاية كما يتضح مـن الجدول التالي (٨) .

جدول رقم ٤ – ميزان العمليات الجارية في الفترة ٧٩/٧٨ – ١٩٨١/٨٠
(بالأسعار الجارية ، بملايين الريالات)

البيـــــان	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	المجمـوع
الصادرات والايرادات الجارية	٦١٥٣	٦٩٨٥	٦٠٦٦	١٩٢٠٤
الواردات من السلع والخدمات	٦٧٧٤	٨٤٦٥	٩٠٤٦	٢٤٢٨٥
عجز العمليات الجارية	٦٢١–	١٤٨٠–	٢٩٨٠–	٥٠٨١–

والأمر الذي يجب أن تسلط عليه الأضواء هو **أن عجز ميزان المدفوعات قد أدى الى حدوث نقص في حيازة الأصول المالية الأجنبية لليمن** . وتفصيل ذلك أنه في عام ١٩٨٠/٧٩ بلغ صافي الاقتراض ١٣١١ مليون ريال . ونظرا لتوفر خصوم أجنبية متداولة لدى البنك المركزي اليمني بما قيمته ١٣٠٢ مليون ريال في تلك السنة ، فقد أصبحت المتحصلات سالبة بما قيمته ٩ ملايين ريال ، مولت عن طريق النقص في حيازة الأصول المالية الأجنبية بنفس القيمة . كذلك حدثت نفس الظاهرة في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى ١٩٨١/٨٠ ، وان كانت اكبر بكثير من السنة السابقة ، حيث بلغ صافي الاقتراض في تلك السنة وحدها ٣٢١٤ مليون ريال نتيجة لأن التحويلات الراسمالية كانت في غير صالح اليمنيين بما قيمته ٢٣٤ مليون ريال . ونظرا لتوفر خصوم أجنبية متداولة لدى البنك المركزي في تلك السنة بنحو ١٢١٧ مليون ريال ، فقد اصبحت المتحصلات سالبة بما قيمته ١٩٩٧ مليون ريال أي حوالي ٢ مليار ريال . وقد مول هذا العجز في المتحصلات عن طريق النقص في حيازة الأصول المالية الأجنبية لليمن بنفس القيمة. وهذه ظاهرة خطيرة تحتاج الى علاج (٩) .

وهكذا نجد أن الادخار المحلي السالب قد ادى – ضمن عوامل أخرى – الى عجز مستمر ومتزايد في العمليات الجارية . وقد وضع هذا العجز أعباء جديدة وضخمة على ميزان المدفوعات ، تهدد الاقتصاد اليمني وتلتهم احتياطاته وتعطل التنمية . وهذا أمر يجب اعطاؤه أولوية كبيرة في الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ – ١٩٨٦ ، وفي التخطيط طويل المدى ، بحيث يؤدي ذلك الى زيادة حجم الصادرات والحد من الواردات الكمالية بحيث يسبق معدل الزيادة في الصادرات معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وينخفض معدل الزيادة في الواردات عن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

زيادة حجم المديونية الخارجية :

من الملاحظ أن هذا الخلل في العلاقة بين الناتج الاجمالي المحلي والاستهلاك النهائي لا يعتبر أمرا جديدا على الاقتصاد اليمني ، بل هو خاصية مميزة له منذ

أوائل السبعينات . ولقد أدى هذا الخلل الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات ، مما ترتب عليه تزايد حجم المديونية للعالم الخارجي (١٠).

ولقد أصبحت مشكلة تزايد المديونية الخارجية تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية وآفاقها في المستقبل نظرا لما تستلزمه من ضرورة تخصيص جانب كبير يتزايد عاما بعد عام من الموارد الوطنية لخدمة أعباء هذه الديون ، الامر الذي أدى الى تعثر عمليات التنمية الاقتصادية والى تزايد تبعيتها الاقتصادية للخارج .

والجدير بالذكر أنه كلما زاد حجم الموارد الخارجية ، كلما زاد حجم الادخار المحلي السالب في الاقتصاد اليمني . وعليه فالعلاج لا يكمن في مجرد مزيد من تدفق الموارد الأجنبية ، وانما في زيادة انتاجية عوامل الانتاج من جهة وضبط الاستهلاك بشقيه الخاص والعام من جهة أخرى ، وبعبارة أخرى فإن التغلب على مشكلة المديونية الخارجية هو الوجه الآخر لنجاح عملية التنمية الاقتصادية من خلال اعتناق مبدأ الاعتماد على النفس ، وذلك يتطلب العمل على تطويع المتغيرات وانماط السلوك الاقتصادي وفقا للاهداف الانمائية في المجتمع ، على أساس أن تكون القدرات المحلية هي الأصل والتركيز عليها شرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من المديونية .

ظهور ضغوط تضخمية :

كان تضخم الاسعار مرتفعا بشكل عام خلال فترة الخطة الخمسية الاولى . ومرد ذلك الى عدم قدرة الاقتصاد اليمني على توفير السلع الغذائية والاستهلاكية عن طريق الانتاج المحلي ، مما أدى الى الزيادة في الأسعار بصورة مطردة ، وهذا بدوره دفع القطاع الخاص الى الاتجاه نحو الاستيراد بمعدلات كبيرة ، حيث زاد حجم الاستيراد الحقيقي من السلع والخدمات مقومة بالأسعار الثابتة لعام ٧٥/ ١٩٧٦ بمعدل سنوي قدره ١٨ر٤٪ خلال الخطة .

ومن ناحية أخرى فقد أدت القروض والمساعدات ـــ التي ساهمت في زيادة السيولة النقدية ـــ الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، وزيادة حدة الاستيراد نظرا لعدم وجود قيود على الاستيراد .

ونتيجة لما سبق ، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في الاقتصاد اليمني ، باتخاذ ١٩٧٦/٧٥ = ١٠٠ ، الى ١ و ٢٠٠ في السنة الأخيرة من الخطة ١٩٨١/٨٠ . وهذا يعني ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية خلال فترة الخطة الاولى بمعدل سنوي مركب يبلغ ٩ر١٤ ٪ (١١) كذلك فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الواردات ، باتخاذ ١٩٧٦/٧٥ = ١٠٠ ، الى ٥ر٢٠٨ في السنة الأخيرة من الخطة بمعدل سنوي قدره ٩ر١٥٪ . وبالاضافة

الى ذلك فقد ارتفعت اسعار المنتجات البترولية المستوردة ارتفاعا كبيرا ، اذ تشير بيانات المؤسسة العامة لشؤون النفط أن اسعار هذه المنتجات قد زادت فيما بين ديسمبر ١٩٧٥ وابريل ١٩٨٠ بنسبة ٥٦ ٪ ونظرا لان اليمن تستورد كل احتياجاتها من البترول ، فان الزيادة في أسعار النفط خلال فترة الخطة قد أدى الى زيادة تكلفة التنمية والانتاج وأسعار سلع الاستهلاك وغلاء الأسعار وتفشي ظاهرة التضخم في البلاد .

والجدير بالذكر أن جانبا كبيرا من الواردات قد تم تحويله من التحويلات الخارجية ومن القروض الأجنبية . وعلى هذا الأساس فان العالم الخارجي على الرغم من تقديم المعونة والمساعدة ، فان اليمن تدفعها في شكل آخر هو ارتفاع الأسعار ، مما يستدعي اعطاء أولوية في الواردات المستقبلية للتجهيزات اللازمة لمشاريع التنمية في البلاد بالدرجة الأولى ، ولتأمين مستلزمات الانتاج بالدرجة الثانية ثم لتأمين حاجات الاستهلاك النهائي بالدرجة الثالثة .

ثانيا : السلوك الادخاري للقطاع العام والحكومي

ان مفتاح التنمية هو الادخار من أجل الاستثمار ، والادخار دعامة رئيسية في سياسة الاعتماد على النفس . **وما دامت سياسة الاعتماد على النفس تعني الاعتماد على الشعب كله في أن يبذل في حماسة جهدا منظما مبدعا ، فانه يجب على جميع طبقات المجتمع العمل على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو تنفيذ خطط التنمية** . ذلك ان جهد كل مواطن مطلوب ، ولا يجوز ان تفرض عليه السلبية . وبذل هذا الجهد بكفاءة وفاعلية لا يتأتى الا عن اقتناع وحماسة . ومن ثم يصبح من المحتوم لنجاح التنمية واستمرارها ان يسهم فيها ويستفيد منها كل افراد الشعب وعلى نحو متكافئ .

وهنا لا بد ان نقف قليلا عند التعرف على نوعين رئيسيين من صور المدخرات المحلية ، والسلوك الادخاري لهما ، حتى يتسنى لنا بعد ذلك مناقشة السياسات والتنظيمات التي يمكن اتباعها لتحقيق الاحداث الخاصة بالادخار التي تتضمنها استراتيجية التنمية . والمعروف ان بيانات الادخار الحكومي يمكن الحصول عليها بطرح الاستهلاك العام من مباني الايرادات العامة . اما الادخار العام فيتكون من الادخار الحكومي في الميزانية والادخار في قطاع التأمينات الاجتماعية والادخار في قطاع الاعمال العام .

مدخرات القطاع العام :

يتكون القطاع العام في ج.ع.ي. من ٢١ مؤسسة عامة . ومن بين هذه المؤسسات لا تحقق ١٦ مؤسسة الا عجزا ، وتتلقى دعما من الموازنة العامة للدولة . وهذه المؤسسات لا تتركز في نشاط معين ما وانما تتناول جميع أوجه

النشاطات المختلفة . وقد بلغت الاعانات المخصصة لسد العجز في النظام العام ٥٩ مليون ريال في عام ١٩٨١ ثم ارتفعت الى ٦٨ مليون ريال في عام ١٩٨٢ (١٢) .

ويرجع السبب في هذا العجز المالي الى ان القطاع العام يعاني من درجة عالية من سوء التنظيم تحد من طاقته في تقديم اقصى اسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا يؤدي سوء التنظيم الى اضعاف انتاجية القطاع العام فحسب ، بل انه يمهد السبيل نحو تزايد درجة الفساد . كذلك فان لسوء التنظيم آثارا سلبية جانبية على القطاع الخاص والقطاع الاستثماري الاجنبي . فالاجزاء المضاربة من القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي هي التي قد تتمكن من زيادة ربحيتها من سوء تنظيم القطاع العام ، أما بالنسبة للاجزاء المنتجة فان سوء تنظيم القطاع العام يدفع الى زيادة درجة عدم اليقين وما تنطوي عليه من حوافز سلبية للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي . وهكذا فان تنظيما جيدا للقطاع العام يعتبر أمرا ضروريا من أجل زيادة المدخرات ، هذا ممكن فقط في اطار نظام رشيد لتخطيط وادارة الاقتصاد القومي .

ويرى كثير من الاقتصاديين ان استخدام الاداة السعرية في القطاع العام يعتبر افضل وسيلة لتعبئة المدخرات المحلية ، لتحقيق التخصيص الامثل للموارد . وتفصيل ذلك انه لحصول المشروع على أقصى ربح ممكن ، لا بد من تحقيق شرط التوازن وهو :

الايراد الحدي = التكلفة الحدية

أما شرط التخصيص الامثل للموارد عن طريق نظام السوق فهو أن :

الثمن = التكلفة الحدية

والمعروف ان تحقق هذين الشرطين معا لا يحدث الا في ظل سوق المنافسة الكاملة . فالمشروع في هذه السوق ينتج عند المستوى الذي يحقق له اقصى ربح ، وهو المستوى الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية والايراد الحدي كما تتساوى عنده التكلفة الحدية مع الثمن . ولكن سوق المنافسة الكاملة اللازمة لتحقيق التخصيص الامثل للموارد والحصول على فائض غير متوافر في النظم الاقتصادية المعاصرة . وعلى ذلك فان الحالة السائدة هي أسواق المنافسة غير الكاملة (المنافسة الاحتكارية ــ منافسة القلة ــ الاحتكار) . وفيها يقوم المشروع الذي يرمي الى الحصول على اكبر ربح ، بتحديد انتاجه عند نقطة تعادل الايراد الحدي مع التكلفة الحدية . وبالتالي فهو يختار حجما من الانتاج تقل عنده التكلفة الحدية عن الثمن (الايراد المتوسط) ، وذلك بسبب ما يتمتع به من احتكار أو بسبب تحكم في الثمن . وهكذا نجد ان التخصيص الامثل للموارد لا يتحقق لان الانتاج لا يصل الى الحد الذي تعادل فيه تكلفة الوحدة الاضافية الثمن الذي يقبل المستهلك دفعه (١٣) .

وهنا نصل الى نقطة هامة وهي ان القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لا يجب أن تقتصر على اختيار ثابت بين الرأسمالية والاشتراكية ، وانما تتناول فنونا تنظيمية مختلفة تجنب المجتمع تطرف الرأسمالية او الاغراق في الاشتراكية . وتلك هي سياسة الاعتماد على النفس التي في ظلها لا يتطلع المثقف دوما ازاء اي مشكلة نحو الغرب او الشرق بحثا عن الحل الجاهز . ان على المثقف أن يتجه نحو الشعب في تواضع وتفتح ، يدرس عاداته وتقاليده ، ويحلل أفكاره وتطلعاته ، ويقيم معه الحوار الذي يفتق الاذهان ويذكي جذوة الابداع ويقضي الى حلول اصيلة وجديدة لقضايا التنمية في بلاده . ومهما يكن موقف السلطات الحاكمة من المثقفين ومـــدى استعدادها للاخذ بآرائهم ، فاننا نعتقد ان الجهد الفكري والعمل العلمي الصادق الذي يستهدف الحلول الفعالة لمشاكل الجماهير الحقيقية لا بد ان يكتسب وزنا كبيرا في المجتمع من واقع تعبيره عن مشاكله وتدبير الحلول لها . وبهذا الموقف الفكري يجد المثقف مكانه الحقيقي في المجتمع . (١٤)

الادخار الحكومي في الميزانية :

تعد سياسة الميزانية الحكومية في السنوات الاخيرة احد العوامل الرئيسية المحدودة للادخار المحلي الاجمالي . ويمكن الحصول على الادخار الحكومي بطرح الاستهلاك العام من صافي الدخل الجاري في الميزانية . وهذا الاخير يعادل صافي الايرادات الجارية مخصوما منها مدفوعات الفائدة واعانة خفض تكلفة المعيشة . ونظرا لعدم توفر بيانات على هذا النحو المفصل ، فاننا نعبر عن الادخار الحكومي ـــ كما سبق ان ذكرنا ـــ بالفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية للدولة كما يتضح من الجدول التالي : ـــ (١٥)

جدول رقم ٥ – الادخار الحكومي من خلال الموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٦/٧٥ – ١٩٨١/٨٠ (بملايين الريالات)

البيـــان	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	١٩٨١/٨٠
الايرادات الجارية	٦٠٤ر٦	١٢٨٤ر٤	١٩٥٣ر٩	٢١٤٦ر٥	٢٦٧٤ر١	٣١٣١ر٨
النفقات الجارية	٦١٦ر٥	٨٤١ر٠	١٢٤٩ر٠	١٨٤٧ر٢	٢٤٢٧ر٤	٣٣٦٧ر٠
الادخار الحكومي	١١ر٩-	٤٤٣ر٤	٧٠٤ر٩	٢٩٩ر٣	٢٤٦ر٧	٢٣٥ر٢-

ويتبين من الجدول السابق ان الادخار الحكومي يأخذ صورة الادخار السالب في كل من سنة الاساس ١٩٧٦/٧٥ والسنة الاخيرة من الخطة الخمسية الاولى ١٩٨١/٨٠ . وقد اضطرت الحكومة الى تغطية عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي والسحب من الارصدة الاجنبية والاقتراض مـــن

الخارج . ولذلك فان اهداف الخطة الخمسية الثانية ٨٢ ــ ١٩٨٦ زيادة الايرادات الحكومية من الموارد المحلية المختلفة وترشيد الانفاق الحكومي حتى يمكن تحقيق فائض محلي متزايد في الموازنة العامة للدولة .

ومن العناصر الرئيسية التي أدت الى هذا العجز في الموازنة العامة قصور النظام الضريبي من ناحية احكام التشريع والمصالح الايرادية والاجراءات الخاصة بالربط والتحصيل . غير ان الامر لا يقتصر على ذلك فحسب ، بل ان ايرادات الضرائب غير المباشرة تشكل الجانب الاكبر من الموارد السيادية اذ بلغت نسبتها الى جملة هذه الموارد ١ر٨٨ ٪ في عام ١٩٨١/٨٠ . وهذا الاعتماد الكبير (١٦) على الضرائب غير المباشرة يجعل النظام الضريبي نظاما تراجعيا ــ بمعنى انخفاض عبء الضريبة على زيادة الدخل ــ مما يهدر قاعدة العدالة اللازم توافرها في اي نظام ضريبي .

وهنا يمكن ان نشير الى انخفاض درجة مرونة النظام الضريبي ــ أي قدرة النظام على تحقيق الزيادة في الايرادات الحكومية مع تزايد مستوى النشـــاط الاقتصادي ــ حيث توضح الادلة المتاحة بأن الاحتمال الكبير هو أن تكون هـــذه المرونة أقل من الواحد الصحيح ، وذلك بسبب مجموعة من العوامل اهمها ثبات الضرائب العقارية . أما الضرائب غير المباشرة فانها تتبع التغير في قيمة الواردات.

ولكي نتبين ابعاد المشكلة التي تواجهها السياسة الاقتصادية للحكومة ، فاننا نستعين بالجدول التالي الذي يوضح نمط الانفاق في ج.ع.ى كنسبة من الناتـــج المحلي الاجمالي (١٧) .

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن الانفاق الحكومي تراوح حول ١٧ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة الخمسية الاولى ، وهي نسبة كبيرة اذا تذكرنا ان هذه النسبة لم تتجاوز ١٠ ٪ عام ١٩٧٤/٧٣ (١٨) . والمشكلة هي في مـــدى امكانية تخفيض الانفاق الحكومي خاصة بالنسبة لمخصصات الدفاع والتي بلغت ما يزيد قليلا عن ١٠ ٪ في السنة الاخيرة من الخطة .

أما بالنسبة للانفاق على التعليم والصحة ، فهو انفاق له طبيعة تنموية ولا بد من اتجاهه للزيادة لمواجهة النمو في عدد السكان من ناحية ، ولزيادة الكفاءة التي يتم بها توفير الخدمات من ناحية أخرى . ولهذا سنفترض انه سيظل على ما هو عليه عند ٥ ٪ . **يتبقى بعد ذلك البند الخاص بباقي الانفاق الحكومي والذي تتراوح نسبته حول ٥ ٪ والذي لا تربطه أدنى صلة بقضيتي الدفاع او التنمية** . وهنا نجد المجال الذي يمكن للحكومة من خلاله ان تخفض الانفاق العام .

واخيرا يبلغ الانفاق الحكومي في مجموعه حوالي ٢٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨١/٨٠ . واذا اضفنا الى هذه النسبة ، النسبة التي خصصت

جدول رقم ٦ – نمط الانفاق في ج. ع. ي. كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الخطة الخمسية الأولى

(بالأسعار الجارية ، وبملايين الريالات)

البيـــــان		الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الاجمالي	الدفاع	الانفـــاق الحكومـــي			الاستهلاك الخاص	الانفاق الكلي	عجز الميزان السلعي والخدمي
					التعليم والصحة	باقي الانفاق الحكومي	المجموع			
١٩٧٧/٧٦	قيمة	٦٤٨٧	١٣٩١	٤٣٠	٩٣	٣٣٨	٨٦١	٧٤٦٢	٩٧١٤	-٣٢٢٧
	نسبة	١٠٠	٢١ر٤	٦ر٦	١ر٥	٥ر٢	١٣ر٣	١١٥ر٠	١٤٩ر٧	٤٩ر٧
١٩٧٨/٧٧	قيمة	٨٢٢٠	٣٥٦٧	٥٤٥	٢٠٠	٤٩٧	١٢٤٢	٧٦٥٢	١٢٤٦١	-٤٢٤١
	نسبة	١٠٠	٤٣ر٤	٦ر٦	٢ر٤	٦ر١	١٥ر١	٩٣ر١	١٥١ر٦	٥١ر٦
١٩٧٩/٧٨	قيمة	١٠١٦٦	٤٤٧٥	٧٩٤	٣٦٥	٦٢٧	١٧٨٦	١٠٢٠٥	١٦٤٦٦	-٦٣٠٠
	نسبة	١٠٠	٤٤ر٠	٧ر٨	٣ر٦	٦ر٢	١٧ر٦	١٠٠ر٤	١٦٢ر٠	٦٢ر٠
١٩٨٠/٧٩	قيمة	١١٩١٩	٥٢٣٧	١٠١٧	٤٩٧	٦٧٦	٢١٩٠	١٢١٥٤	١٩٥٨١	-٧٦٦٢
	نسبة	١٠٠	٤٣ر٩	٨ر٥	٤ر٢	٥ر٧	١٨ر٤	١٠١ر٩	١٦٤ر٢	٦٤ر٢
١٩٨١/٨٠	قيمة	١٢٦٣٠	٥٥٢٠	١٣٣٢	٧١٨	٤٨٩	٢٥٣٩	١٢٨١٢	٢٠٨٧١	-٨٢٤١
	نسبة	١٠٠	٤٣ر٧	١٠ر٥	٥ر٧	٣ر٩	٢٠ر١	١٠١ر٤	١٦٥ر٢	٦٥ر٢

للاستثمار والتي تصل الى نحو ٤٤ ٪ ، فان ما تم تخصيصه للانفاق الحكومي والاستثمار يقدر بحوالي ٦٤ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ولما كانت الحدود القصوى للانفاق الكلي هي ١٦٥ ٪ (وتمثل الناتج المحلي الاجمالي مضافا اليه العجز الكبير في ميزان المدفوعات) ، فان هذا يشير الى ان المتبقي بعد ذلك للاستهلاك الخاص هو ١٠١ ٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨١/٨٠ . وبهذا فان المهمة الرئيسية التي تواجه الحكومة هي في الكيفية التي يتم بها ضبط الاستهلاك الخاص مع الاخذ في الحسبان معدل نمو السكان .

ثالثا : السياسات التي يمكن اتباعها لتشجيع الادخار

تنحصر مهمتنا الان في تحديد السياسات التي ينبغي استخدامها لتلافي هذا الادخار المحلي السالب تدريجيا وتعبئة الموارد المحلية لتحويل جزء كبير من الاستثمارات من الدخل المحلي . وهنا تجدر الاشارة الى ان مجالات زيادة الادخار في ج.ع.ي هي مجالات ملموسة ، اذ ان الفائض الكامن ــ وهو الفرق بين الانتاج الممكن والاستهلاك الضروري ــ اكبر بكثير من العجز الفعلي ، اي الادخار السالب . ويرجع ذلك الى أن العوامل التي تؤدي الى الاختلاف بين المفهومين ــ وهي الاستهلاك المظهري والفئات غير المنتجة وعدم التخطيط السليم للانتاج ــ ذات وزن كبير نسبيا في الاقتصاد اليمني . ونناقش في هذا المبحث السياسات المختلفة التي يمكن من خلالها معالجة الخلل القائم بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام .

١ ــ السياسة النقدية :

تزاول السياسة النقدية تأثيرا كبيرا على بنود الطلب الكلي في ج.ع.ي. وفي هذا المجال من الضروري ربط جسم الاصدار النقدي بتطورات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، وتنظيم كمية ونوع وسائل الدفع المتداولة وغيرها من الاجراءات التي تؤدي الى مكافحة التضخم . ومن ناحية اخرى فانه يجب العمل على تشجيع المواطنين على الادخار بايداع مدخراتهم لدى الجهاز المصرفي ، وزيادة عدد فروع البنوك خارج نطاق المدن الثلاث الرئيسية : صنعاء وتعز والحديدة ، لتشمل المدن الصغيرة .

ومن خلال ضبط الطلب الكلي ، يستلزم الامر كذلك تنويع المؤسسات الادخارية لتجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج مثل صناديق التوفير وبنوك الادخار والبنوك الاسلامية التي تلتزم في نظمها وطريقة عملها بأصول التشريع الاسلامي (١٩) .

٢ ــ السياسة الماليــة :

بالنسبة للسياسة المالية ، يمكن أولا العمل على رفع كفاءة الجهاز الضريبي سواء من حيث زيادة معدلات الضرائب أو جدية التحصيل . هذا بالاضافة الى اعادة تنظيم كافة المصالح الايرادية ودعمها بالكوادر القادرة علــى النهوض بأعمالها . وهنا فان الضريبة يجب ان تستخدم في الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار وتوجيه الاستثمار . كذلك فانه من الامور الهامة التوسع في تطبيق نظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية حيث يؤدي ذلك الى نوع من التحكم في الدخــول الموزعة بحيث يكون هناك تناسب بين الدخول وحجم الاستهلاك النهائي المراد عدم تجاوزه .

أما من ناحية الانفاق الحكومي فهناك مجال كبير لترشيده من خلال التقشف الذي يجب ان يطبق على الاستهلاك الجماعي ، اي الانفاق غير الانتاجي الــذي تقوم به الحكومة المركزية **والمحليات** ومختلف الاجهزة الادارية . ولا نريد الخوض في أمور تفصيلية ، **وانما نكتفي بالاشارة الى بعض الجوانب الرئيسية** . فمــن المعروف ان اثر **القدوة الحسنة الذي يمكن ان تضربه القيادات المسئولة** عامــل حاسم في اقتناع الناس بضرورة التقشف وبجدية السياسات التي تريد تطبيقها . وهناك ايضا **عدم القدرة على تصور أداء خدمة عامة الا في اطار مماثل لما يوجد في البلدان المتقدمة** . وينعكس هذا في المباني الحكومية والعامة وبعض المستشفيات والمدارس . فمثلا لا معنى لبناء مدرسة ليس بها فناء لممارسة الالعاب الرياضية ، ثم انشاء ناد للشباب في نفس القرية او الحي ثم بيت ثقافة . بل يتصور ان يكون نفس المبنى مقرا للتعليم وفناؤه مفتوحا للممارسات الرياضية، وقاعاته مستخدمة في المساء للعروض المسرحية او السينمائية او المحاضرات او الاجتماعات الشعبية . وفي اطار هذا التصور يمكن ان تقل التكاليف من خلال الاستخدام المشترك للمباني والمنشآت . وثمة نقطة كثيرا ما تثار حول **الانفاق العسكري** باعتباره شكلا من أشكال الاستهلاك الجماعي . وبالطبع يمكن أن يكون الهدف هو العمل على ترشيد الانفاق العسكري . ولسنا من أهل الخبرة في هذا المجال . ولكن لا بد من الاشارة الى بعض الاتجاهات الرئيسية في هذا الشأن ، وهي مضاعفة اعداد الجيش النظامي عند اللزوم ، واستثمار فترة الخدمة العسكرية في محو الامية وتخليص المجندين من الامراض وتوفير فرص التأهيل المهني لغير المهرة منهم وارتباط الجيش بعمليات التنمية وزيادة الانتاج والوفر الى أقصى حد في المباني والمنشآت ، وتفضيل ما يمكن ان يستخدم منها لاغراض عسكرية ومدنية في الوقت ذاته ولو في فترات متباينة .

٣ ــ سياسة التجارة الخارجية

ادت سياسة التجارة الخارجية المعمول بها حاليا الى اغراق السوق المحلية

بمختلف السلع المستوردة وبخاصة السلع الكمالية . والمورد الرئيسي للتمويل هو تحويلات اليمنيين العاملين بالخارج . والامر الضروري في هذه الحالة هو ترشيد الواردات ، والحد من الاتجاه نحو تحويل جزء كبير من مدخرات العاملين بالخارج الى مخزون متزايد من السلع الكمالية التي تخدم رغبات جزء محدود من السكان . ولهذا من الضروري قصر هذا النظام على الواردات التي تخدم الاغراض الانتاجية، والعمل في نفس الوقت على فتح المجالات المنتجة لانسياب تحويلات العاملين بالخارج .

كذلك فان من النقاط الهامة في هذا الشأن ضرورة اعادة النظر في هيكل التعريفة الجمركية بما يتناسب واهداف الخطة الخمسية الثانية التي تقضي بتغيير تركيب الواردات لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية وعلى الاخص الكمالية ، بحيث تنخفض النسبة الحالية للسلع الاستهلاكية والتي تبلغ نحو ٦١٪ الى حوالي ٥٠٪ في نهاية الخطة الثانية . وهذا يؤدي الى انخفاض معدل الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الخاص (٢٠) .

واخيرا يمكننا أن نشير الى اتجاه نصيب القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي الى التزايد نتيجة لنموها بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج المحلي نفسه . وهذا التوسع لا يتم استجابة للنمو في القطاعات السلعية . كما انه يعجز في الوقت نفسه عن تشجيع النمو في تلك الاخيرة نتيجة لضعف أو انعدام الروابط الامامية أو الخلفية بين قطاعات الخدمات والقطاعات السلعية .

وقد ترتب على هذا التوسع في قطاعات الخدمات على حساب القطاعات السلعية اتجاه الطلب على منتجات هذه الاخيرة نحو التزايد ، الأمر الذي ادى الى خفض الصادرات أو زيادة الواردات والاساءة بالتالي الى ميزان المدفوعات . كما ترتب على ذلك أيضا تفشي الضغوط التضخمية التي عانى منها النظام الاقتصادي مؤخرا سواء بشكل كامن أو جامح نتيجة لتزايد الطلب على المنتجات السلعية بصورة أكبر من قدرة النظام الاقتصادي على توفيرها (٢١) .

٤ ــ السياسة الزراعية :

وهنا نأتي الى الجانب الآخر لمشكلة الادخار وهو زيادة العرض الكلي . ويكفي أن نشير في مجال السياسة الزراعية الى تعديل التركيب المحصولي لصالح المحاصيل الزراعية على حساب محصول القات تدريجيا . لقد أدى تخصيص مساحات زراعية كبيرة لانتاج محصول القات الى اعاقة امكانيات نمو انتاج محاصيل غذائية تسهم في تخفيض الاستيراد وزيادة التصدير وبالتالي تعمل على تحسين الميزان التجاري . هذا بالاضافة الى ان ظاهرة القات قد أدت الى الارتفاع المستمر لاسعاره والذي اشعل بدوره أسعار المواد والخدمات الاخرى في البلاد . ومن هنا لزم العمل على تشجيع المحاصيل البديلة للقات أو تركيز

زراعته في منطقة زراعية محددة وصغيرة واتباع سياسة الحوافز المادية في هذا الشأن ليس فقط من أجل تحسين العجز في الميزان التجاري فحسب ، بل من حيث الغاء الأثر الفسيولوجي والعمل على زيادة انتاجية الانسان اليمني .

ومما يجدر ذكره أن القطاع الزراعي الذي يشكل حوالي ٤٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٦/٧٥ ونحو ٧٠٪ من القوى العاملة لم يتم الا بمعدل سنوي مركب قدره ١٪ خلال الخطة الأولى ، بل كان النمو سالبا خلال السنتين الأوليين من الخطة حيث بلغ ٩٪ ، ١١٪ على التوالي . وترجع أسباب ذلك الى عدم توفر مياه الرى وهجرة العمال الزراعيين الى المدن والى الخارج والى الصعاب المتعلقة بتسويق وتوزيع وتخزين المنتجات الزراعية ، والى عدم توفر الدعم والعناية الحكومية لهذا القطاع بالقدر المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة منه (٢٢) .

٥ — السياسة الصناعية :

تعتبر الصناعة المنفذ الأساسي للنمو التلقائي بما توفره من آفاق ثلاث تتمثل في الزيادة في الانتاج وفي تنويع المنتجات وفي تحسين نوع السلع ، بالاضافة الى أنها تعتبر المجال الواسع للتجديد والابتكار والتقدم العلمي .

أما فيما يتعلق بالسياسة الصناعية فان الأمر يقتضي زيادة الانتاجية بكل أشكالها : انتاجية العمل وانتاجية المواد الداخلة وانتاجية رأس المال حيث تحقق معظم النمو في غالبية الدول المتقدمة على اختلاف مذاهبها الاقتصادية من خلال رفع مستوى الانتاجية . أما في ج.ع.ى فان النمو الذي تحقق في الخطة الخمسية الأولى كان نتيجة السياسة الاستثمارية دون الانتاجية .

كذلك فان هناك مجالات واسعة لترشيد القطاع العام ولزيادة المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في التنمية الحقيقية ، وذلك من خلال ازالة معوقات الانتاج الصناعي التي أظهرتها النتائج الأولية لمسح المنشآت الصناعية الكبيرة ، منها عدم وجود حماية كافية للصناعات المحلية ، ونقص الأيدي العاملة وارتفاع تكلفة النقل وضيق السوق المحلية ونقص المواد الأولية ونقص مصادر التمويل .

ومن الاجراءات التي تحمي الصناعة الوطنية تخفيض الرسوم الجمركية على واردات مستلزمات الانتاج الصناعي ، ورفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي لها مثيل من المنتجات المحلية والقضاء على تهريب هذه السلع داخل البلاد . هذا بالاضافة الى اتباع سياسة سعرية تشجع على استهلاك المنتجات الصناعية الوطنية .

ولا بد من الاشارة هنا الى دور التعاونيات كوعاء جيد للادخار والاستثمار . فالطرق الفرعية وقنوات الرى والمصارف الحقلية التي يمكن أن يشيدها التعاون

الأهلي للتطوير وأهل القرى بما يسمى « الجهود الذاتية » أو التطوع بالعمل ، تسهم في التكوين الرأسمالي . وكذلك الشأن في توفير مبان للسكن أو الأداء الخدمات من مواد متوفرة في الموقع وبالاعتماد على العمل البشري في الأساس . وهنا تعمل التعاونيات على خلق المواطن الايجابي الذي يعتبر حجر الزاوية في سياسة الاعتماد على النفس . **ذلك ان المواطن الايجابي لا يستسلم لوضعه البائس ولا يلجأ الى التمرد الفردي بالهجرة أو ارتكاب أعمال العنف ، ولا يتكل على الحكومة في حل جميع مشاكله . وفي ج.ع.ى يستحيل تماما الاعتماد على الحافز الفردي المادي وحده في تحقيق ايجابية المواطنين ، وانما لا بد للمواطن من مجموعة متشابكة من الحوافز الأدبية والمادية ترتكز جميعا الى احساس عميق بالانتماء الجماعي واعلاء لقيمة العمل المشترك وثقة في عدالة توزيع العائد .**

واخيرا ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، يجب ان نتذكر دائما ان البلدان النامية بلدان فقيرة ، وبالتالي لا يتصور أن تتحقق التنمية الحقيقية والمطردة الا في ظل سياسة تقشف واضحة المعالم . والتقشف قضية اجتماعية في الأساس . فالذين يعيشون في بحبوحة أقلية . والطبقات الوسطى يمكن أن تقنع بنمط استهلاكي معقول في ظل جو اجتماعي وفكري ملائم وسياسة حكيمة لتشجيعها على الادخار واتاحة فرص الاستثمار أمامها . والاغلبية العظمى تعيش عند حد الكفاف أو دونه . وعليه فهي يمكن أن تقنع بالقليل من التحسن في مستوى معيشتها ، وتقبل بجهدها على زيادة الانتاج في كفاءة وابداع ، اذا أحست ان الجميع يطبقون بالفعل سياسة التقشف . **ولا يجوز الاحتجاج هنا بالقول ان ذلك يعني المساواة في الفقر ، فهذا قلب لحقائق الاشياء . فالأصل ان البلد النامي فقير ولو كانت موارده الانتاجية تسمح بالتكافؤ في الرخاء لما كانت هناك قضية تنمية أصلا .**

وفي نهاية هذه الورقة نشير الى أنه لا بد لتحقيق التقشف من اعادة توزيع الثروة حيث تعجز الضريبة في البلدان النامية عجزا أصيلا عن أن تكون اداة لاعادة توزيع الدخول . ولا نريد مرة أخرى الخوض في أمور تفصيلية ، وانما نكتفي بالاشارة الى واقع أن صغار المنتجين في الريف والحضر فئات مدخرة بطبيعتها ، وان تعاونيات الانتاج المسيرة ديمقراطيا قادرة على القيام بدور بناء في زيادة الادخار والاستثمار ، وأن أصحاب الدخول المرتفعة نسبيا من المهنيين وغيرهم من العاملين الذهنيين يمكن أن يدخروا لو تخلص المجتمع من حمى الاستهلاك ، وفي الوقت ذاته شقت أمام مدخراتهم قنوات مقنعة تستجيب لاحتياجاتهم من اسكان واقتناء بعض السلع المعمرة ، بل الاسهام في بعض المشروعات الصغيرة .

الهوامش :

(١) جمعت هذه البيانات من : الحسابات القومية للجمهورية العربية اليمنية للاعوام ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٦/٧٥ ، وضع الجهاز المركزي للتخطيط بالتعاون مع الامم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) ، صفحات مختلفة .

(٢) يمثل صافي التحويلات الخارجية الاجور من العالم الخارجي ، ودخل الملكية وعائد التنظيم وتحويلات جارية أخرى من العالم الخارجي .

(٣) الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ، ١٤٠٢ — ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٢ — ١٩٨٦م ، مسوده — صنعاء — مارس ١٩٨٢ . ص ٣١ .

(٤) حسبت هذه الارقام من واقع بيانات الجدول رقم (١) : الموارد والاستخدامات الحقيقية في الخطة الخمسية الاولى ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٥) الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٦) يحتوى صافي عوامل الدخل من الخارج على تعويضات العاملين بالخارج وقدرها ٥٧٤٢ مليون ريال وصافي دخل الملكية والتنظيم من الخارج وقدره ٢٣٨٦ مليون ريال في سنوات الخطة الخمسية الاولى .

(٧) كان صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي عام ١٩٨٠/٧٩ نحو ١٤٢٣ مليون ريال ثم انخفضت الى ١٣٥٦ مليون ريال في عام ١٩٨١/٨٠ . وهذا يعزز الرأي القائل بأنه من المرتقب أن تثبت تلك التعويضات عند مستواها الحالي أو ربما تنخفض عن هذا المستوى .

(٨) الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، السنة الحادية عشرة ، صنعاء، ابريل ١٩٨٢ . جدول رقم ١٢/٢٦ ، ص ٣٣٨ .

(٩) الجهاز المركزي للتخطيط ، تقييم الخطة الخمسية الاولى ٧٧/٧٦ — ٨١/٨٠ ، ديسمبر ١٩٨١ ، الجزء الاول ، ص ٧٦—٧٨ .

(١٠) انظر تفصيل ذلك : د. عبد الرحمن زكي ابراهيم ، التحويل الاجنبي ومستقبل التنمية الاقتصادية في ج.ع.ى . بحث منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨٢ . ص ١١٩ — ١٤٧ .

(١١) تقييم الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(١٢) د. عبد العليم شرشر ، سياسات التسعير في القطاع العام ودورها في تعبئة الموارد المالية المحلية ، ندوة سبل تنشيط مصادر التمويل المحلية ، كلية التجارة بصنعاء ، ١٢—١٤ ديسمبر ١٩٨٢ .

(١٣) انظر تفصيل ذلك بالرسوم البيانية في : د. باهر محمد عتلم ، المالية العامة ومبادىء الاقتصاد

المالي ، القاهرة : مكتبة الاداب ومطبعتها بالجامعة ، ١٩٧٨ . ص ٣٤—٥٢ .

(١٤) د. اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ . ص ٢٠٤—٢٠٥ .

(١٥) الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ ، جدولي ٨/٢ ، ٨/٣ . ص ١٨٦ — ١٩٠ .

(١٦) حسبت هذه النسبة من واقع بيانات الجدول ٨/٢ ، ص ١٨٦ من كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ .

(١٧) مصادر الجدول رقم ٦ — بيانات الناتج المحلي الاجمالي تم الحصول عليها من كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١ . جدول رقم ١٢/١٧ ، ص ٣٢٠ .

— بيانات الاستهلاك الحكومي والخاص من واقع الجدول رقم ١٢/٢٣ ، ص ٣٢٢

— الارقام الخاصة بنفقات الدفاع والتعليم والصحة ، من واقع الجدول رقم ٨/٣ ، ص ١٨٩

— البيانات الخاصة بعجز الميزان السلعي والخدمي مع العالم الخارجي من واقع : الخطة الخمسية الثانية ، مارس ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(١٨) حسبت هذه النسبة من واقع بيانات : الكتاب الاول ، تقييم فترة البرنامج الانمائي الثلاثي ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ص ١٣ ، ص ٢٩ .

(١٩) احمد محمد حجر ، تفاعل الادخار العام والخاص مع حاجات تمويل التنمية ، ندوة سبل تنشيط مصادر التمويل المحلية ، ١٢—١٤ ديسمبر ١٩٨٢ ، كلية التجارة بصنعاء .

(٢٠) تقييم الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢١) بلغت نسبة القطاعات الخدمية من اجمالي الناتج المحلي بسعر السوق وبالاسعار الجارية ٥٨٪ ، ٧ر٦٠٪ ، ٥ر٦١٪ في السنوات ١٩٧٩/٧٨ ، ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ على التوالي انظر : الكتاب السنوي للاحصاء لعام ١٩٨١ ، جدول ١٢/١٨ ، ص ٣٢٢ .

(٢٢) تقييم الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

اهم المراجع :

١ — الجهاز المركزي للتخطيط ، **تقييم الخطة الخمسية الاولى** ٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠ ، الجزء الأول ، ديسمبر ١٩٨١ ، صنعاء ، ج.ع.ى .

٢ — الجهاز المركزي للتخطيط ، **الخطة الخمسية الثانية** ، ١٤٠٢هـ — ١٤٠٦هـ ، الموافق ١٩٨٢ — ١٩٨٦م ، مسوده — صنعاء ، مارس ١٩٨٢ .

٣ ــ د. عبد العليم شرشر ، **سياسات التسعير في القطاع العام ودورها في تعبئة الموارد المالية المحلية،** ندوة سبل تنشيط مصادر التمويل المحلية ، كلية التجارة بصنعاء ، ١٢ــ١٤ ديسمبر ١٩٨٢ .

٤ ــ احمد محمد حجر ، **تفاعل الادخار العام والخاص مع حاجات تمويل التنمية** ، ندوة سبل تنشيط مصادر التمويل المحلية ، كلية التجارة ــ صنعاء ، ١٢ــ١٤ ديسمبر ١٩٨٢ .

٥ ــ د. عبد الرحمن زكي ابراهيم ، **التمويل الاجنبي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية** ، بحث منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨٢ .